Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 275-289
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.16

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The role of financial technology innovations in promoting financial inclusion and their economic impact

Nada Abbas Alwan*

College of Administration and Economics/University of Baghdad

Keywords:
Financial innovations, financial technology, financial inclusion, banking sector.

Article history:

Received	17 Nov. 2025
Received in revised form	27 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Nada Abbas Alwan
College of Administration and Economics/University of Baghdad

Abstract: This research aims to examine the growing role of financial technology innovations in supporting financial inclusion and achieving tangible economic impacts, especially in developing countries and communities with limited access to traditional financial services. The study examines how modern financial technologies, such as digital wallets, digital lending, mobile banking, and digital currencies, have enabled individuals to integrate into the formal financial system, the research demonstrates that financial technology expands financial inclusion by reducing costs, facilitating access to services, and improving transaction efficiency, which helps bridge the economic and social gap. It also has a positive impact on the overall economy by stimulating growth, increasing productivity, enhancing transparency, and reducing the size of the informal economy.

The research also discusses the challenges facing the application of technology in the financial sector and concludes with a set of recommendations for enhancing financial inclusion through technology. The research emphasizes that digital transformation in the financial sector can be a powerful tool for achieving more inclusive and equitable economic

development, if utilized in a regulated and safe manner.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 275-289
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.16

دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وأثرها الاقتصادي

ندى عباس علوان
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور المتنامي لابتكارات التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي وتحقيق آثار اقتصادية ملموسة خاصة في الدول النامية والمجتمعات التي تعاني من ضعف في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية، وتتناول الدراسة كيف ساهمت التقنيات المالية الحديثة مثل المحافظ الرقمية والاقراض الرقمي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والعملات الرقمية قي تمكين الأفراد من الاندماج من النظام المالي الرسمي، ويبين البحث أن التكنولوجيا المالية تؤدي إلى توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال تقليل التكاليف وتسهيل الوصول إلى الخدمات، وتحسين كفاءة المعاملات مما يساعد في تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية كما إنها لها أثراً ايجابياً على الاقتصاد الكلي يتمثل في تحفيز النمو وزيادة الإنتاجية وتعزيز الشفافية وتقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي.

كما يناقش البحث التحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا في المجال المالي، ويختتم بجملة من التوصيات لتعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا. ويؤكد البحث أن التحول الرقمي في القطاع المالي يمكن أن يكون أداة قوية لتحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولًا وعدالة، إذا ما تم استغلاله بشكل منظم وآمن.

الكلمات المفتاحية: الابتكارات المالية، التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، القطاع المصرفي.

المقدمة

في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت مسألة الشمول المالي من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام الحكومات والمؤسسات المالية على حد سواء. فالوصول العادل والآمن إلى الخدمات المالية لم يعد رفاهية، بل حق أساسي يمكّن الأفراد من تحسين ظروفهم المعيشية، ويُسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ومع اتساع الفجوة بين من يمتلكون حسابات مصرفية ومن لا يمتلكونها، برزت التكنولوجيا المصرفية كأداة فعالة وجذرية في تقليص هذه الفجوة، من خلال تقديم حلول مبتكرة تتجاوز القيود التقليدية للمصارف، مثل الموقع الجغرافي، والتكاليف العالية، ونقص الوثائق الرسمية. لقد ساهمت تطبيقات الهاتف المحمول، والمحافظ الرقمية، والتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، في توفير خدمات مالية مرنة وسهلة الاستخدام، حتى في المناطق النائية والمهمشة.

يُعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، إذ يضمن دمج جميع فئات المجتمع، خاصة الفئات الضعيفة والمهمشة، في النظام المالي الرسمي. وفي ظل الثورة الرقمية، برزت التكنولوجيا المصرفية كأداة فعالة لتجاوز العقبات التقليدية المرتبطة بالخدمات المالية، وساهمت بشكل ملموس في توسيع قاعدة المستفيدين من هذه الخدمات، حيث شهدت السنوات الأخيرة تسارعاً في تطوير حلول مصرفية مبتكرة، أتاحت للأفراد إمكانية فتح حسابات، إجراء تحويلات، والحصول على تمويل بسهولة، ودون الحاجة إلى التوجه نحو الفروع البنكية،

وعليه يتناول هذا البحث دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وأثرها الاقتصادي، مع تحليل لأهم الإنجازات والتحديات في هذا المجال.

أ. **أهمية الدراسة:** يساعد البحث في توضيح كيفية مساهمة التكنولوجيا المالية وتمكين الفئات المحرومة من الخدمات المالية مما يؤثر على توسيع قاعدة العملاء وتحسين جودة الخدمات المالية ليعزز فرص التنمية المستدامة ويقلل من معدلات الفقر.

ب. **مشكلة الدراسة:** على الرغم من التقدم التقني المتسارع في القطاع المصرفي وظهور العديد من الابتكارات التي تهدف إلى تسهيل وصول الخدمات المالية لاتزال هناك نسبة كبيرة من سكان العالم وخاصة في الدول النامية والمناطق الريفية محرومة من الخدمات المالية الأساسية وذلك بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية وانخفاض الوعي المالي والتكنولوجي، والمخاوف الأمنية والقيود التنظيمية.

ومن ثم تظهر مشكلة البحث في السؤال الآتي:

كيف يمكن للتكنولوجيا المالية وابتكاراتها أن تسهم بفعالية في تعزيز الشمول المالي، وماهي التحديات التي تواجه تطبيق هذه الابتكارات، وكيف يمكن التغلب عليها لتحقيق دمج مالي شامل ومستدام؟

ج. أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. توضيح مفهوم الشمول المالي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. استعراض الابتكارات التكنولوجيا المالية والمصرفية ودورها في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

د. **فرضية الدراسة:** تعزز ابتكارات التكنولوجيا المالية مستويات الشمول المالي من خلال توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل تكلفتها، مما يؤدي إلى تحقيق آثار اقتصادية إيجابية تتمثل في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة النشاط الاقتصادي وتحسين كفاءة النظام المالي.

ه. منهجية الدراسة: اقتضت طبيعة البحث ومن أجل التأكد من فرضية البحث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ يتم وصف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي والتكنولوجيا المالية، وتحليل العلاقة بين الابتكارات التقنية ومستوى الشمول المالي في المجتمعات.

و. الحدود المكانية: القطاع المصرفي العراقي

ز. الحدود الزمانية:

المدة (2018-2022)

ح. هيكلية الدراسة: من أجل الوصول إلى هدف الدراسة وتحقيق فرضية الدراسة فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث وجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

- ❖ تضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية والشمول المالي
- ❖ أما المبحث الثاني قد تضمن آليات ووسائل التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي
- ❖ والمبحث الثالث قد تضمن الأثر الاقتصادي للتكنولوجيا المالية والشمول المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

أولاً. مفهوم ابتكارات التكنولوجيا المالية: قبل التطرق إلى مفهوم ابتكارات التكنولوجيا المالية لابد لنا من توضيح مفهوم الابتكارات إذ أشار كلا من (عيسى وحمزة، 2019: 140) إلى مفهوم الابتكار بأنه اتباع أنماط جديدة من التفكير دون السياق العادي المتبع في التصدي لمختلف القضايا والأمور والتي ساعدت على ظهور انتاج جديد نابع من التفاعل بين الفرد والخبرة والابتعاد عن الطرق التقليدية

المتبعة، أما بالنسبة للابتكارات المالية فقد عرفها (بركات وبوشامه،2019: 88) بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى تلبية احتياجات المجتمع المالي سواء بتأهيل منتجات قائمة أو بتطويرها أو بتصميم منتجات مالية بديلة مبتكرة وتكون قابلة للتنفيذ.

أما مفهوم التكنولوجيا المالية Fin Tech: إن مصطلح (Fin Tech) هو اختصار لكلمتين: Technology Financial، التي تتكون من مجالين متكاملين هما: الخدمات المالية والحلول القائمة على وسائل التكنولوجيا الرقمية الحديثة، تُترجم (Fin Tech) في قاموس أكسفورد بأنها برامج الكمبيوتر والتقنيات الأخرى التي تستخدم لدعم أو تمكين الخدمات المصرفية المالية وهي اختراعات وابتكارات تكنولوجية حديثة في المجال المالي، وتتكون من برامج ووسائل رقمية تستخدم في عمليات المصرف المالية وفي تقديم الخدمات المالية والمصرفية للعملاء (Bernard, 2018: 12). حيث عُرفت من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج اعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية" (عبد الرحيم وبن قدور، 2018: 14).

وعُرفت أيضا من قبل المركز الوطني للبحوث الرقمية في ايرلندا بأنها " الابتكارات في مجال الخدمات المالية من خلال التنافس بين المستثمرين الجدد مع المستثمرين الحاليين في القطاع المالي ومن خلال التكنولوجيا تم اصدار منتجات وخدمات مالية جديدة مثل العملات الورقية ووسائل دفع وتسوية حديثة (عبد الرضا & عبد الكريم، 2020).

ثانياً. أهمية التكنولوجيا المالية: تكمن أهمية التكنولوجيا المالية بقدرتها الحقيقية على تحول الخدمات المالية وجعلها أكثر سرعة وأرخص وأكثر امناً وشفافية وإتاحة مجموعة كبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي من جهة، ومن ناحية أخرى فأن سرعة التطور في الخدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة تؤدي إلى حلول مالية مبتكرة التي تحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وتعمل بتبسيط العمليات المصرفية (بنية، وعليوش، 2018: ص39).

ثالثاً. مفهوم الشمول المالي: يعد الشمول المالي من الموضوعات الحديثة التي ظهرت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، إذ أصبح واضحا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي إلى جانب موضوعات أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وإمكانات قطاع المنشأة الصغيرة والمتوسطة (ضيف، 2020: 471). ويتمثل مفهوم الشمول المالي من قبل صندوق النقد العربي بأنه "اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين والائتمان، وتفادى لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والاشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية (صندوق النقد العربي، 2015: 1).

وعُرف الشمول المالي وفقا لمنظمة التعاون والتنمية والاقتصادية OECD بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (العربي، 2019: 02).

رابعاً. أهمية الشمول المالي: حظي الشمول المالي باهتمام مزايد من قبل الباحثين وصانعي السياسات المالية في العقدين الماضيين كمصدر محتمل لفوائد الاقتصاد ويمكن ايجاز أهمية الشمول المالي بما يأتي (Khalil, 2016: 44-45):

- ❖ يؤدي إلى جذب المستثمرين من الأسواق العالمية إلى بلدنا مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتوظيف والتقليل من الاعتماد على النقد وانخفاض تكاليف المعاملات من خلال التحول إلى المدفوعات الالكترونية.
- ❖ يساعد النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية ومن ثم امكانية التقليل من تكلفة رأس المال.
- ❖ يعد أداة فعالة للمساعدة في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل.
- ❖ يوفر فرص للقطاع المصرفي عبر مختلف طبقات المجتمع والاقاليم والجنس والدخل وتشجيع الجمهور على تبني العادة المصرفية، ولنجاح الشمول المالي يكون عن طريق تقديم تشريعات مختلفة ومحو الأمية المالية، والاستفادة من التكنولوجيا وما الى ذلك.
- ❖ يعتبر تمهيد الطريق للنمو والتنمية من خلال ضمان التوافر السريع في الوقت المناسب بين القطاعات المحتاجة

خامساً. أبعاد ومؤشرات الشمول المالي: اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية الشراكة العالمية GPFI من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، في قمة (لوس كابوس) في يونيو 2012، على مجموعة أساسية من مؤشرات قساس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسة وهي (G20, 2012):

1. الوصول للخدمات المالية: وتعني إمكانية الوصول إلى نفاط الخدمات المالية بما في ذلك الفروع والوكالات وأجهزة الصراف الآلي وغيرها من المنافذ لتمكين العميل من استخدام مختلف الخدمات والمنتجات المالية بسهولة، كما أصبحت قنوات الوصول عن بعد مثل الهواتف المحمولة والحواسيب ذات صلة متزايدة باستخدام المنتجات المالية، من أهم مؤشرات بعد الوصول هي عدد نقاط الخدمة وقابلية التواصل فيما بينها وعدد حسابات ملكية لبطاقات الائتمان والحسابات المصرفية الالكترونية.
2. استخدام الخدمات المالية: ينوه هذا المؤشر إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي لتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام خلال فترة زمنية محددة (رسول وبسيسة، 2019).
3. جودة الخدمات المالية: تعد جودة الخدمات مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء تشمل اراء ومواقف العملاء اتجاه الطلب للخدمة المالية المقدمة اليه، كما إنها تعد من العناصر الأساسية لحماية المستهلك المالي مثل الإفصاح عن شروط واحكام الخدمات والمنتجات المالية والمعاملة العادلة للمستهلكين والشفافية تعد مهمة لضمان حصول العملاء على المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم على أفضل وجه ولا يتعرضون للأضرار في المعاملة مع مقدمي الخدمات المالية (فالق، شارفي، 2020).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 275-289
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.16

شكل (3): أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الادبيات.

المبحث الثاني: آليات ووسائل التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

شهد العالم في العقد الأخير تطوراً متسارعاً في مجال التكنولوجيا المالية، مما شارك في تقديم خدمات مالية مبتكرة تستهدف شرائح جديدة من المجتمع كانت محرومة أو مهمّشة مالياً. وقد تنوعت هذه الوسائل والآليات لتغطي جوانب متعددة من النظام المالي، بدءً من المدفوعات الرقمية إلى الإقراض والتحليل الائتماني. في هذا المبحث، سيتم تناول أبرز هذه الآليات ودورها في دعم الشمول المالي.

أولاً. ابتكارات التكنولوجيا المالية:

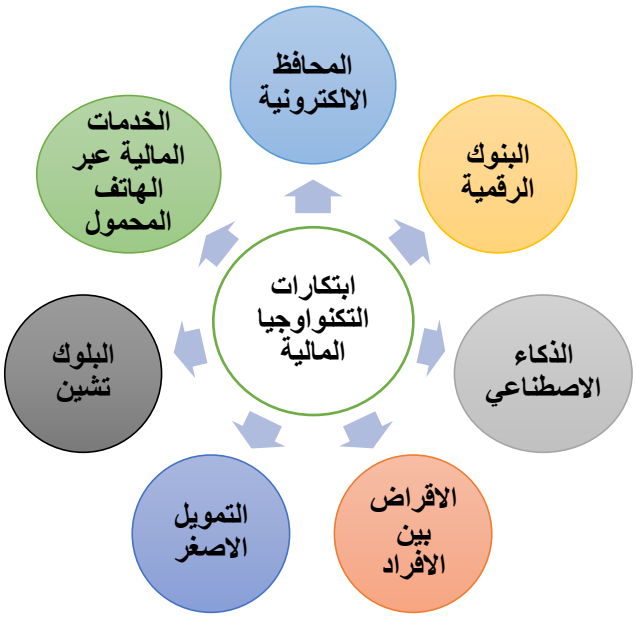

شكل (1): ابتكارات التكنولوجيا المالية

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الادبيات.

من خلال الشكل أعلاه مدى مساهمة هذه الابتكارات في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً. تصنيف التكنولوجيا المالية وفق لجنة بازل: صنفت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية والتكنولوجيا المصرفية والمالية وفق ابتكارات لجميع القطاعات وعلى الأفق الآتي (يعقوب وآخرون، 2021: 5):

- ❖ خدمات الائتمان: وتشمل الخدمات المصرفية عبر الهاتف الخلوي والائتمان والودائع والتحويل التشاركي.
- ❖ خدمات الدفع: تتضمن العملات الرقمية وتداول العملات الأجنبية والتبادل التجاري الرقمي.
- ❖ خدمات إدارة الاستثمارات: وتشمل التجارة والاستثمارات الآلية.
- ❖ خدمات دعم السوق المالي: وتشمل بوابات البيانات وتطبيقات البيانات وأمن المعلومات والحوسبة السحابية وتطبيقات الهاتف المحمول والذكاء الاصطناعي.

ثالثاً. أهم العوامل التي ساعدت في التحول إلى التكنولوجيا المالية: يعود انتشار التكنولوجيا المالية الى التطور الهائل في الصناعات التكنولوجيا من الممكن استخدامها في المجال المالي ويمكننا حصر العوامل التي ساهمت إلى التحول للتكنولوجيا المالية وكما يأتي (عبد الرضا وعبد الكريم، 2020):

أ. ثورة الاتصالات والمعلومات التي حدثت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المالي.
ب. الطريقة السريعة في استخدام الهواتف الذكية والانترنيت فضلا عن التوفر الضخم للبيانات والمعلومات.
ج. التجارة الالكترونية قد أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية.
د. ازدياد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وشركات التمويل ومنافستها للبنوك حتى باتت العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة خدمات مالية وثيقة الصلة بعمل البنوك.
ه. القبول المتزايد من العملاء للخدمات المالية الممكنة تكنولوجياً وذلك للتأثير الإيجابي للعمليات المصرفية الحديثة.

شكل (3) أهم القطاعات للتكنولوجيا المالية بمفهومها الاوسع

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية د. محمد عبد العليم صابر، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات.

المبحث الثالث: الأثر الاقتصادي للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

رغم ما حققته التكنولوجيا المالية من إنجازات ملموسة في توسيع نطاق الشمول المالي، إلا أن هناك العديد من التحديات التي ما زالت تعيق الاستفادة الكاملة من هذه الابتكارات، خصوصاً في الدول النامية. وفي المقابل، تفتح هذه التطورات فرصاً واعدة لتغيير جذري في الطريقة التي يُقدَّم بها التمويل والخدمات المالية للأفراد والمشروعات الصغيرة. وفي هذا المبحث، سيتم عرض أبرز التحديات والفرص المستقبلية في هذا المجال.

أولاً. التحديات المرتبطة بتحقيق الشمول المالي من خلال التكنولوجيا: هناك العديد من التحديات التي تواجه الشمول المالي سواء على المستوى الدولي أم على مستوى الدول العربية ومنها العراق لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشة المواطنين فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة للدولة ومن أهم هذه التحديات هي (Lenka & Barik, 2018: 406) (Bongomin et., 2017: 14)

أ. ازدياد مستوى الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل اغلب المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.
ب. انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عن تعاملهم مع المؤسسات المالية الرسمية.
ج. سوء توزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصراف الآلي وخاصة في المناطق النائية والقرى.
د. زيادة تكلفة اجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أم التعامل مع الصراف الالي ATM.
ه. انخفاض مستوى الدخل لبعض المواطنين بحيث لا يسمح في التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
و. ارتفاع نسبة البطالة وهذا يمثل عبئاً على الدولة في توظيف الشباب.
ز. ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطنين والدولة في حالة تطبيقه.
ح. عدم ثقة العميل أو المواطن للخدمات المصرفية وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها.

ثانياً. الفرص المستقبلية لتعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا: تعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا يعد من أهم الاتجاهات المستقبلية التي تسهم في تمكين الأفراد والمؤسسات وخاصة في المناطق النائية والفئات المحرومة من الخدمات والمنتجات المالية، وفيما يأتي أبرز الفرص المستقبلية لتعزيز الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا (ملكاوي، 2019: 645):

1. **الخدمات المصرفية من خلال الهاتف المحمول**: إن هذا النوع من الخدمات يعد من مفاتيح الانفتاح الاقتصادي على العالم إذ يمكن الاستفادة من هذه الخدمات المصرفية على مدار 24 ساعة في اليوم دون اللجوء إلى زيارة فروع المصارف لإجراء المعاملات تتميز بالسرعة بعدها تكنولوجيا المعلومات الناشئة وتلبية كافة الخدمات من تحويل ودفع الرسوم وتلقي المدفوعات عبر تقنية خدمة الهاتف المحمول الخاصة بهم.
2. **المحافظ الالكترونية:** عبارة عن تطبيق الكتروني ينظم كافة العمليات المالية إذ تحتوي على جميع بيانات المستخدم التي تكون بصيغة مشفرة ويتم تشغيلها من خلال جهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو موقع الكتروني، والتي من خلالها يتم حفظ البيانات واستخدامها للدفع عن طريق الانترنيت.
3. **الذكاء الاصطناعي**: أصبحت التكنولوجيا المالية من أهم الحلول للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي وتعد من أهم أدوات تعزيز الشمول المالي إذ بدأ التركيز على ابتكارات مالية تعود بالنفع الكبير على فئة واسعة من المجتمع وفي ضوء تزايد اهتمام دول العالم بالشمول المالي كان لا بد من زيادة الوعي بأهدافه ومدى علاقته بأهداف التنمية.

4. **البلوك تشين والعملات الرقمية**: وهي قاعدة بيانات موزعة بسلاسل عمودية أو خاصة وشفافة مجهولة المصدر لأن هوية المشتركين في المعاملة ممثلة بمفتاح متعددة العقد مربوطة بسلاسل غير قابلة للتغيير او التلاعب بها، وهي تقنية رقمية تعتمد على نظام رقمي من حيث ادخال البيانات كما إنها تكنولوجيا سهلة الاستخدام أو الوصول.
5. **الخدمات المالية الرقمية:** وتتمثل الفرص المتاحة لتعزيز الشمول المالي في استخدام الخدمات المالية الرقمية وضرورة الاستثمار في مشاريع تطوير البنى التحتية من تكنولوجيا الاتصالات وشبكات الانترنيت.
6. **التثقيف المالي الرقمي:** ويكون من خلال اعداد استراتيجية وطنية من أجل تعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي لغرض العمل على تقييم وقياس مدى نجاحه وضرورة التأكد من اشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

ثالثاً. الأثر الاقتصادي لابتكارات التكنولوجيا المالية: تلعب التكنولوجيا المالية دوراً متزايداً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تبسيط الخدمات المالية وخفض تكلفتها، مما يوسع قاعدة المستفيدين ويزيد من نشاط الأسواق. كما تسهم في دعم المشروعات الصغيرة، وتحسين الشفافية المالية، ورفع كفاءة التحصيل الحكومي، الأمر الذي يعزز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية، وفيما يأتي أهم الآثار الاقتصادية التي تعزز الشمول المالي (Diniz, Birochi, Pozzebon, 2012: 484-494):

1. **تحفيز النمو الاقتصادي:** تسهل التكنولوجيا المالية تدفق الأموال داخل الاقتصاد مما يزيد من الاستهلاك والاستثمار، أي كلما زادت قدرة الافراد على الادخار والاقتراض ارتفع النشاط الاقتصادي العام.
2. **تقليل الفجوة الاقتصادية:** من خلال منح الفئات المحرومة فرصة الوصول للتمويل والمدفوعات، إذ تتقلص الفوارق بين الشرائح الاجتماعية ويساعد ذلك على رفع مستوى المعيشة وتحسين الرفاه العام.
3. **دعم ريادة الأعمال:** الحصول على التمويل بسهولة أكبر يساعد المشاريع الناشئة على الانطلاق والنمو، وكذلك المساهمة في حلول الدفع الالكتروني في تسهيل التجارة الالكترونية وزيادة فرص العمل.
4. **تحسين كفاءة النظام المالي**: الاتمتة والذكاء الاصطناعي يقللان الأخطاء التشغيلية والكلفة، ويحسنان تجربة العملاء، مما يؤدي ذلك إلى قطاع مالي أكثر تنافسية واستدامة.
5. **تعزيز الإيرادات الحكومية**: الرقمنة تقلل من التعاملات غير الرسمية وتزيد من تسجيل الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي في زيادة الإيرادات الضريبية وكذلك تسهل الحكومات الالكترونية في دفع الضرائب والفواتير الحكومية عبر منصات الدفع الرقمي.
6. **زيادة الاستقرار المالي على المدى الطويل**: من خلال توسيع قاعدة المتعاملين الماليين وتنويع الخدمات يصبح النظام المالي أكثر قدرة على امتصاص الصدمات.

رابعاً. واقع مؤشرات الشمول المالي في العراق: يسعى البنك المركزي إلى زيادة مستوى الشمول المالي داخل البلد من خلال مجموعة من الإجراءات التي تتخذ لتحقيق الهدف من أجل أن يكون هناك عدد أكبر من الجمهور داخل النظام المالي والاتجاه نحو التبادل الالكتروني بدلاً من التبادل النقدين وبذلك فأن الشمول المالي يرتبط ارتباطاً طردياً مع التطور التكنولوجي.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 275-289
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.16

أ. مؤشرات الوصول للخدمات المالية

❖ **مؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية:** لقد سعى البنك المركزي في الفترة الأخيرة لفتح العديد من المصارف الجديدة أو فتح فروع للمصارف الحالية الحكومية أو الأهلية، واطلاقة مبادرة الشمول المالي ومن ثم لا يوجد نمو يلبي الطموح حيث كانت نسبة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية دون المستوى المقبول إذ نجد العراق مقارنة بتلك النسب مع البلدان العربية أو المجاورة متأخراً جداً وذلك بسبب أن تلك النسب لم تصل إلى المستوى المطلوب، وخلال مدة البحث (2018-2022) نجد الانتشار المصرفي من خلال الجدول رقم 1 هناك تطور ملحوظ في زيادة عدد فروع المصارف تتناسب مع نمو السكان، إذ بلغت في عام 2018 (2.22) وفي سنة 2022 بلغت النسبة (2.07) والتي تعد أدنى نسبة خلال سنوات البحث، كما هو الحال بخصوص عدد الفروع للمصارف التي شهدت انخفاض وإن سبب النسب المتدنية على الرغم من محاولة البنك المركزي تعزيز الشمول المالي يعود للوضع الاقتصادي والسياسي غير المستقر الذي يمر به البلد، إذ إنه تم ملاحظة انخفاض نسبة فروع المصارف إلا أن مؤشر الكثافة المصرفية لا زال مرتفع إذ بلغ (48.22) لكل فرع في عام 2022 بعد أن كان يغطي (45.56) الف نمة للفرع في عام 2021 وبالمقابل حدث انخفاض في مؤشر الانتشار المصرفي حيث بلغ (2.07) في عام 2022 بعد ان كان (2.19) في عام 2021 وسبب هذا الانخفاض هو انسحاب بعض المصارف من السوق العراقي والجدول يوضح ذلك

جدول (1): مؤشرات الوصول للخدمات المالية للمدة (2018-2022)

السنة	عدد السكان الف نسمة	عدد فروع المصارف داخل العراق	الكثافة المصرفية	التغيير %	الانتشار المصرفي	التغيير %
2018	38.200	857	44.57	-	2.24	-
2019	39.300	881	44.60	(0.06)	2.24	0
2020	40.150	884	45.42	1.8	2.20	(0.02)
2021	41.190	904	45.56	0.3	2.19	(0.4)
2022	42.248	876	48.22	5.8	2.07	(5.4)

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية (2018-2022).
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث.

وعند المقارنة بين العراق وبعض الدول العربية الأخرى بما يتعلق بانتشار عدد فروع المصارف نجد أن العراق بحاجة كبيرة إلى زيادة في اعداد الفروع وانتشارها ويبين الشكل رقم (1) والذي يوضح أن نسبة عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ في العراق بلغت (3.9%)، وتعد الأدنى من بين الدول العربية المقارنة.

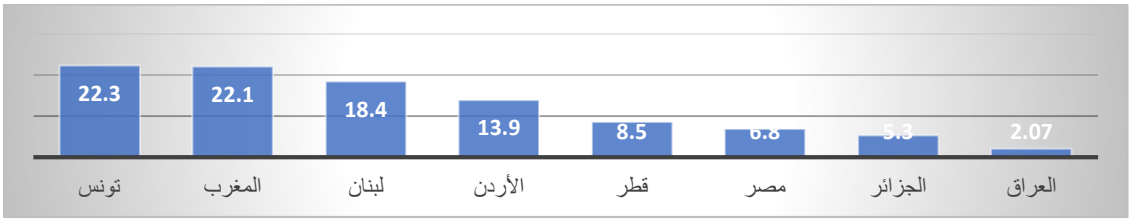

شكل (1): عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ لعام 2021

المصدر: البنك المركزي، تقرير الاستقرار المالي 127:2022.

❖ **مؤشر عدد الصرافات الالية (ATM) لكل 1000كم²**: من خلال الانتشار المصرفي الذي شهده لماكينات الصراف الآلي في العراق تطوراً ملحوظاً في ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي ويلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الانتشار المصرفي لعام 2018 كانت 3.81 كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 865 جهاز أنحاء العراق كافة بعدها أخذت النسبة في الارتفاع أما في عام 2019 انخفضت النسبة والسبب يعود في ذلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد، والجدير بالذكر بعد أن كانت النسبة في عام 2019 4.59 بواقع عدد أجهزة 1014، ثم أخذت بالارتفاع إلى 9.31 في عام 2022، على الرغم من الزيادة في اعداد الصراف الآلي إلا أنه يجب على المصارف والشركات توفيرها في مواقع عامة ومناطق نائية وكذلك يجب أن تتخذ الحكومة والجهات المعنية إجراءات لتعزيز الوعي المالي وزيادة التوعية والتثقيف المالي للأفراد والشركات حول فوائد استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية.

جدول (2): مؤشر اعداد الصراف الآلي ATM للمدة (2018- 2022)

السنة	عددATM 1	عدد البالغين الف نسمة 2	نسبة الانتشار لماكينات الصراف الالي *2/1	نسبة التغير
2018	865	22,696	3.81	-
2019	1014	22,090	4.59	0.20
2020	1340	22,668	5.91	0.29
2021	1566	23,255	6.73	0.14
2022	2223	23,870	9.31	0.38

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية.

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث.

*نسبة الانتشار لماكينات الصراف الالي= عدد ماكينات الصراف/ عدد البالغين 100 ألف نسمة.

❖ **مؤشر عدد نقاط البيع (POS) لكل 1000كم²**: يعد عدد نقاط البيع وسيلة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت وأقل كلفة ومن فوائده هي زيادة المبيعات وحفظ رأس المال وتقليل المخاطر والاستثمار بعمليات مالية آمنة وموثوقة، نقاط البيع هي أجهزة خاصة موصولة بشبكة المصرف موضوعة تحت تصرف صاحب المحل التجاري إذ تقوم الأجهزة بالتأكيد من مدى كفاية رصيد صاحب البطاقة للوفاء بمشترياته ومن ثم اصدار إيصال بإتمام عملية السداد ويجري الخصم من حساب العميل واضافته إلى حساب المحل وتستخدم لعملية الشراء فقط (ياس، 2022: 71).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الازدياد ملحوظا فبعد ما كانت (2200) جهازاً في عام 2018 ارتفعت إلى (10178) جهازاً عام 2022 ولكن رغم هذا الارتفاع مازال الانتشار في خدمات البيع بالتجزئة بسيطاً جداً بسبب أن أغلب الأسواق والمحلات تتعامل بالنقد وليس بأجهزة POS لعدم انتشار هذه الثقافة وتركزها حالياً في العاصمة بغداد دون نشرها في المحافظات ومن المتوقع يكون العمل بها خلال العام، علما أن معدل التغير ما بين 2021 و2022 في عدد نقاط POS بلغ (28.6%) وهي نسبة جيدة وكذلك الحال فيما يخص أجهزة الدفع الالكتروني POC لقد زادت اعدادها من 6625 عام 2018 إلى 17610 عام 2022 ومع استمرار جهود البنك المركزي العراقي في تشجيع المصارف على فتح أكبر عدد ممكن من هذه الأجهزة فأن النسبة من المتوقع أن تزداد خلال المدة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 275-289
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.16

القادمة من أجل تقديم افضل الخدمات إلى الأفراد وهذا بدوره يساعد في زيادة الأفراد الذين يدخلون في النظام المالي ومن ثم زيادة مستوى الشمول المالي الذي هو الهدف الرئيس للبنك المركزي العراقي (تقرير الاستقرار المالي، 2022: 128) والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (3): عدد أجهزة الـ POC,POS للمدة (2018- 2022)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير
عدد أجهزة POS	2200	2226	75404	8329	10718	%28.6
عدد أجهزة POC	6625	11677	13796	14704	17610	%19.7

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية للسنوات (2018-2022).

- **تطور أداء الحسابات المصرفية لدى المصارف:** إن الزيادة التي تحصل في عدد الحسابات المصرفية والبطاقات والمحافظ الالكترونية من التطورات الواسعة في حجم الشمول المالي وتعد الخطوة الأولى نحو الشمول المالي هي فتح حساب مصرفي ومن ثم فأن الزيادة في عدد الحسابات المصرفية والمحافظ والبطاقات الالكترونية مما يعني وجود توسع في الشمول المالي، لقد شهدت المحافظ الالكترونية نمواً بنسبة (40%) في عام 2022 وكان هناك زيادة بنسبة (8.7%) في عدد البطاقات الالكترونية مقارنة لعام 2021 فضلا عن وجود زيادة في عدد الحسابات المصرفية بنسبة (31.3%) في عام 2022 مقارنة بعام 2021 وهذه النسبة تعد جيدة جداً مما يلاحظ بوجود نمواً سريعاً وكبيراً (البنك المركزي العراقي،2022:133). والجدول رقم 4 يوضح ذلك.

جدول (4): عدد حسابات الودائع وعدد البطاقات والمحافظ الالكترونية

الحساب	نوع الحساب	2018	2019	نسبة التغير	2020	نسبة التغير	2021	نسبة التغير	2022	نسبة التغير
عدد الحسابات المصرفية	عدد حسابات الودائع	23,202	83,612	2.6	186,036	1.2	191,955	0.03	226,223	0.1
	عدد حسابات التوفير	317,835	1,446,969	3.5	3,489,040	1.4	3,915175	0.1	4,999,188	0.2
	عدد الحسابات الجارية	773,759	1,153037	0.4	1,981826	0.7	2,016,322	0.01	2,914,652	0.4
عدد البطاقات الالكترونية	عدد البطاقات المدينة	872,894	1,460,891	0.9	2,811503	0.9	5,083,997	0.8	5,430,434	0.06
	عدد البطاقات الدائنة	22,067	38,883	0.7	46,469	0,1	50,927	0.09	61,320	0.2
عدد المحافظ الالكترونية	/	271,906	403,797	0.4	1,226235	2.03	2,107,265	0.7	2,970,390	0.4

المصدر/ عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط (2018-2022).

وعند تحليل الاتجاه العام، للجدول أعلاه نجد أن الحسابات الجارية شهدت أكبر زيادة بين جميع الحسابات، إذ ارتفع عددها من 773,759 حساباً في عام 2018 إلى 2,914,652 حساباً في عام 2022، وهو ما يشير إلى توسّع كبير في استخدام الحسابات المخصّصة للمعاملات اليومية والرواتب. كما ارتفع عدد حسابات الودائع من 23,202إلى 226,223خلال المدة ذاتها، مما يعكس زيادة إقبال الأفراد على الادخار طويل الأجل. كذلك شهدت حسابات التوفير نمواً مستمراً من 317,835إلى 4,999,188، وهو ما يشير إلى توسّع ثقافة الادخار قصير ومتوسط الأجل. أما البطاقات الإلكترونية بأنواعها (مدينة وائتمانية)، فقد تزايدت أعدادها بوضوح، مما يعكس تحوّل القطاع المصرفي نحو أنظمة الدفع الإلكتروني.

ب. مؤشرات استخدام الخدمات المالية

1. **مؤشر العمق المصرفي للقروض**: يوضح هذا المؤشر نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يبين التطور الحاصل في النظام المصرفي المتمثل بتقديم الخدمات المصرفية والمالية بأقل سعر وبصورة مستدامة إذ بين حصول تطور وإن كان دون المستوى الطموح إذ سجل النمو خلال المدة بعد أن كانت في عام 2018 (5.23%) وهي أدنى نسبة تم تسجيلها خلال المدة، من خلال الجدول رقم 3 نلاحظ أن نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من (9.8%) في عام 2021 إلى (9.1%) في عام 2022، يعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (27.1%) وهي أعلى نسبة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص والبالغة (18.3%) خلال المدة نفسها والجول يوضح العمق المصرفي في العراق.
2. **مؤشر العمق المصرفي للودائع**: أما بخصوص هذا المؤشر يوضح مدى تطور الخدمات المصرفية والمالية المقدمة من قبل المصارف وبتكلفة معقولة وبشكل دائم، هناك وجود تطور مقبول قياساً للوضع الاقتصادي للبلد ولكن دون المستوى الذي يطمح إليه إذ سجلت في عام 2018 (10.74%)، إذ ارتفعت النسبة تدريجيا إلى أن بلغت (18.0%) في عام 2020 بعدها سجلت انخفاضا طفيفا لغاية عام 2020 لتصل إلى (14.33%) والسبب يعود في حجم الودائع التي تكون أقل من الزيادة الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن ذلك ضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي بسبب الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بدخول داعش الإرهابية وانخفاض أسعار النفط، وفي عام 2020 حققت أعلى معدل بواقع (18.07%).

جدول (5): مؤشر العمق المصرفي للمدة (2018-2022)

السنة	القروض للقطاع الخاص	الودائع للقطاع الخاص	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	مؤشر العمق المصرفي / القروض	نسبة التغيير للعمق المصرفي للقروض%	مؤشر العمق المصرفي / الودائع	نسبة التغيير للعمق المصرفي للودائع
2018	20,216,073	27,364,385	254,870184	7.93	-	10.74	-
2019	21,042,213	30,708,684	262,917,150	8.00	8.8	11.68	0.09
2020	25,866,652	35,920,533	198,774,325	13.01	0.6	18.8	0.5
2021	29,578,293	43,243,055	301,152,818	9.82	(0.2)	14.35	(0.2)
2022	35,016,909	54,893,772	383,064,152	9.14	(0.06)	14.33	(0.001)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، نشرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية (2018-2022).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي:

1. يتّضح أن التكنولوجيا المالية تمثل محوراً أساسياً في التحول الرقمي للقطاع المالي، لما تملكه من قدرة حقيقية على جعل الخدمات المالية أكثر سرعة وانخفاضاً في التكلفة، وأكثر أمناً وشفافية. كما تسهم في توسيع قاعدة المستفيدين عبر إتاحة الخدمات للفئات غير المتعاملة مع الجهاز المصرفي التقليدي.
2. إن التطور السريع في التكنولوجيا المالية أتاح حلولاً مالية مبتكرة مكّنت من توسيع نطاق الخدمات ليشمل فئات غير مخدومة مصرفياً، مما عزّز الشمول المالي ورفع كفاءة النظام المالي. وبذلك تُعد التكنولوجيا المالية ركيزة أساسية في تحديث القطاع المالي ودعم التنمية الاقتصادية.

3. وجود الكثير من التحديات التي تؤدي إلى محدودية استخدام التكنولوجيا المالية ومنها انخفاض الدعم المؤسسي والمخاطر الإلكترونية، ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي وانخفاض جودة الانترنيت... الخ.
4. من شأن الشمول المالي توسيع انتشار الخدمات المالية والساهمة في زيادة الثقة في النظام المالي والمصرفي وتعزيز شفافية المعاملات المالية. إذ إن نسبة الشمول المالي لا تزال دون الطموح في ظل المقارنة مع بعض الدول العربية.

ثانياً. التوصيات: توصل البحث إلى العديد من التوصيات الجوهرية والتي نبين أهم منها:

1. ضرورة زيادة فروع المصارف وانشاء أجهزة الصراف الالي ونقاط البيع في الأقضية والنواحي لغرض الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة لتعزيز مستوى الشمول المالي.
2. توسيع الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة للابتكار المالي. كما يُفضّل دعم المبادرات التي تستهدف رفع الوعي المالي وتمكين الفئات المحرومة من استخدام الخدمات الرقمية، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة من الحلول المالية المبتكرة وتوجيه أثرها نحو التنمية الاقتصادية المستدامة.
3. التوعية والتثقيف تعد التوعية بفوائد التكنولوجيا المالية، والتثقيف من خلال طريقة استخدامها الآمنة أمراً حيوياً ينبغي على المؤسسات المالية والجهات المعنية توافر برامج تثقيفية للجمهور لغرض شرح فوائدها ومزايا التكنولوجيا المالية وتوضيح كيفية استخدامها بأمان.
4. توفير بنية مالية تحتية قوية من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير أنظمة الدفع والتسوية وكذلك توفير قواعد بيانات شاملة وذلك من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني وبيئة تشريعية ملائمة تدعم الشمول المالي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. ابتهاج إسماعيل يعقوب، فيحاء عبد الله يعقوب، زينب جمعة، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي في مرحلة ما بعد كوفيد-19، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الدولي الثاني والوطني الرابع، 2021.
2. بوشامة، مصطفى وبركات، سمير، نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي غير الربحية الى واقع عملي- ابتكارات الوقف نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، 2019.
3. عبد الرحيم وهيبة وقدور، اشواق بن، "توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018.
4. عيسى، بدروني وحمزة، غربي، أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 7، 2019.
5. عبد الرضا، مصطفى سلام وعبد الكريم، حيدر محمد، "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي" بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري، العراق، 2020.
6. صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أبو ظبي، 2015.

7. ضيف، فضيل البشير، "واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2020.
8. العربي، ص. أ. 2019، "دور الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. الشرق الأوسط: الطبعة العربية.
9. بهناس، العباس، رسول، حميد وبسيسة، بلعباس عز الدين "أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية، معارف، 2019.
10. فلاق، صليحة وشارفي، سامية، "دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي تجربة مملكة البحرين"، مجلة العلم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنه، المجلد 01، العدد 01، 2020.
11. خيرية بنية، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، مجلد 7، العدد 3، 2018.
12. ياس، مصطفى نزار" مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020" رسالة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الاعمال، 2022.
13. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2018-2022.
14. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2020 و2022.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Bernardo Nicoletti (2017): The Future of FinTech: Integrating Finance and Technology in Financial Services, Palgrave Macmillan.
2. Khalil, A. F. (2016). Mechanisms of financial inclusion towards access to financial services. Journal of the Union of Arab Banks, 422, 44-45.
3. GPFI, G20 Financial Inclusion Indicators, 2012.
4. Eduardo Diniz, Rene Birochi, Marlei Pozzebon: Triggers and barriers to financial inclusion: The use of ICT-based branchless banking in an Amazon county, Electronic Commerce Research and Applications, Volume 11, Issue 5, 2012.